جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508

Volume 10, Issue 3 Sep 2024

الإصدار العاشر، العدد الثّالث، سبتمبر 2024

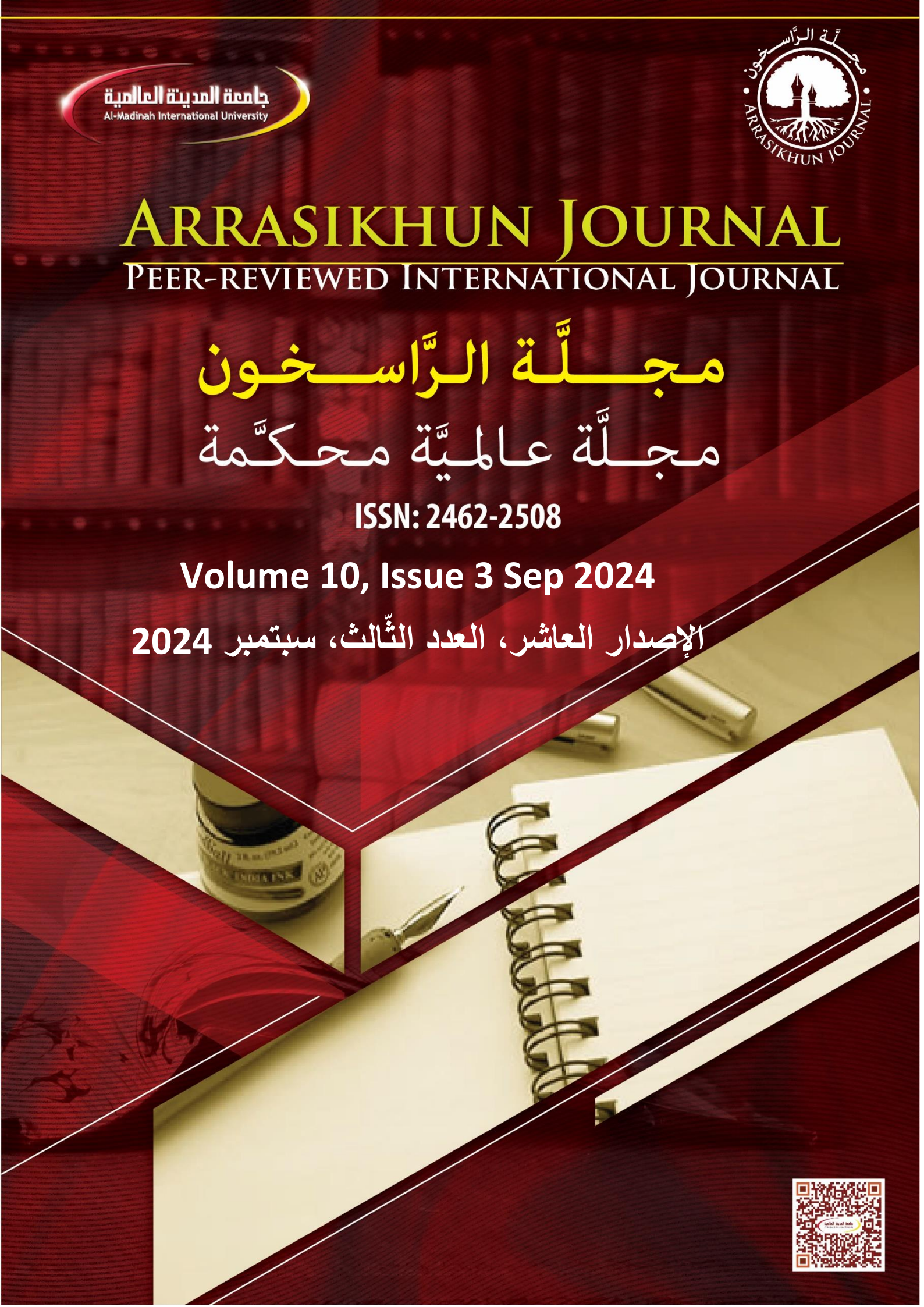

مجلة الرّاسخـــون

مجلة عالمية محكّمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار العاشر، العدد الثّالث، سبتمبر 2024

أولًا: الدّراسات الإسلامية

	البحث	الصّفحة
1	تصحيح حديث ابن عباس رضي الله عنهما في القضاء باليمين والشاهد ودرء علله.....	28-1
2	القراءات الشاذة التي نسبها السمرقندي في تفسيره لابن مسعود جمعًا ودراسة.....	52-29
3	المسؤولية الحضارية بين الإسلام والفكر الغربي المعاصر (هانس يوناس Hans Jonas أنموذجا)	84-53
4	توجيه القراءات عند ابن ناقيا البغدادي في كتابيه شرح الفصيح والجمان في تشبيهات القرآن - جمعًا ودراسة.....	110-85
5	البعد العقدي لقيمة اليقين.....	144-111
6	القـــراءات الواردة في سورة الإسراء من خلال تفسير نظّام الدين النّيسابوري ت(850هـ) "غرائب القرآن ورغائب الفرقان" (دراسة تحليلية)	175-145
7	الأمراض النفسية وأثرها على العلاقة الزوجية في المملكة العربية السعودية فقهاً وقانوناً: دراسة فقهية قانونية في محاكم الأحوال الشخصية بالمملكة العربية السّعودية.....	201-176
8	أحكام تصرفات الولي في مال القاصر وتطبيقاتها الفقهية والقضائية في النظام السعودي	224-202

ثانيًا: الدّراسات اللّغوية

	البحث	الصّفحة
9	الشعر بين الرسالة والإبداع في ديوان "أصداء الحياة	242-225

ثالثًا: الدّراسات التّربوية

	البحث	الصّفحة
10	واقع ممارسة قائدات المدارس للقيادة الخادمة في المرحلة الثانوية بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمات	266-243

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

رئيس هيئة التّحرير : الأستاذ الدّكتور / داود عبد القادر إيليغا

مدير هيئة التّحرير: الأستاذ المساعد الدّكتور سامي سمير عبد القويّ

نائبة مدير هيئة التّحرير: الأستاذة/ عايدة حياتي بنت محمد سند

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين

محكّمو أبحاث العدد (حسب التّرتيب الأبجدي):

- الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم محمد البيومي
- الأستاذ المشارك الدكتورة أمل محمود علي
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ أشرف زاهر
- الأستاذ الدكتور/ أنيس الرّحمن منظور الحقّ
- الأستاذ المشارك الدكتورة إيمان محمد مبروك قطب
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ باي زكوب عبد العالي
- الأستاذ الدّكتور/ خالد حمدي عبد الكريم
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد القوي
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ السيد سيد أحمد محمد نجم
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين الحصري
- الأستاذ المشارك الدكتور/ المتولي علي الشحات
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ عبد الرحمن حسانين
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الواسع إسحاق نصر الدين
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد الحلواني
- الأستاذ المشارك المتولي علي الشحات
- الأستاذ المساعد محمد السيد البساطي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب
- الأستاذ المشارك وليد علي الطنطاوي

Arrasikhun Journal, Volume 10, Issue 3, September 2024

ISSN: 2462-2508

تصحيح حديث ابن عباس رضي الله عنهما في القضاء باليمين والشاهد ودرء علله

Authentication of Ibn Abbās's Hadith, Regarding Judging by Oath and Witness, and Eliminating the factors that undermine it.

أد. أحمد بن عمر بازمول

جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين– قسم الكتاب والسنة

الملخص

عنوان البحث: تصحيح حديث ابن عباس رضي الله عنهما في القضاء باليمين والشاهد ودرء علله. ويهدف البحث إلى بيان صحة الحديث، ودرء العلل التي أعل بها. وتكوّن البحث من مقدمة وثلاثة مقاصد وخاتمة وفهارس. احتوت المقدمة: على أهمية البحث، وكيفية درء العلة، والمنهج الذي سرت عليه، وتسمية البحث، وخطته. واحتوى المقصد الأول: على تخريج حديث عبدالله بن عباس. واحتوى المقصد الثاني: على درء علل حديث عبدالله بن عباس. واحتوى المقصد الثالث: على مسالك تصحيح الحديث. والخاتمة: فيها خلاصة البحث وأهم النتائج والتوصيات. والفهارس: فهرس المصادر والمراجع. وتظهر أهمية البحث: في تعلقه بحديث في صحيح مسلم وهو أصل في باب القضاء. وخلص الباحث إلى صحة الحديث؛ وأن ما علل به لا يؤثر في صحته. ويوصي الباحث بإفراد الأحاديث الصحيحة التي عللت ودراستها، ودرء العلل عنها .

الكلمات الافتتاحية: تصحيح، ابن عباس، القضاء، يمين، شاهد.

ISSN: 2462-2508

Abstract

This research aims to clarify the authenticity of the hadith and address the issues it has caused. The structure of the research includes an introduction, three main chapters, a conclusion, and indexes. The introduction outlines the significance of the research, strategies for preventing the associated problems, the methodology employed, the research title, and the overall plan. The first chapter focuses on assessing the grading of the hadith of Abdullāh ibn Abbās. The second objective aims to identify and prevent the reasons behind the issues associated with this hadith. The third objective addresses methods for correcting hadith. The conclusion summarizes the findings of the research, while the indexes include a compilation of sources and references. The importance of this research lies in the fact that the hadith addresses the matter of judgment based on a witness and an oath, and it is included in Saḥīḥ Muslim. The researcher concludes that the hadith is authentic, and the interpretations provided do not compromise its authenticity. Recommendations include prioritizing the study of authentic hadiths that have been explained and taking measures to prevent the issues linked to them.

Keywords: correction, Ibn Abbas, judiciary, oath, witness.

ISSN: 2462-2508

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [1].

﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [2].

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا (69) يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [3].

إن أصدق الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

أما بعد: فهذه دراسة حديثية لحديث عبدالله بن عباس – رضي الله عنهما –:"أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ".

تسمية البحث:

وسميته: "تصحيح حديث ابن عباس رضي الله عنهما في القضاء باليمين والشاهد ودرء علله".

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في الأمور التالية:

- أن الحديث أصل في مسألة القضاء بشاهد ويمين.
- وجود من يعل الحديث ! مع كونه في صحيح مسلم.
- الحاجة إلى تحرير المسألة لوجود علل تحتاج لجمع وجواب، مع الاختلاف في درجته [4].
- تفرق المادة العلمية المتعلقة بالحديث.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث في الاسئلة التالية:

- هل الحديث معل ؟
- هل يمكن درء هذه العلل؟
- هل الحديث ثابت أم ضعيف ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الذب عن السنة النبوية الثابتة؛ وذلك

---

(1) (آل عمران:102) .

(2) (النساء:1) .

(3) (الأحزاب:70-71) .

(4) ضعفه الطحاوي في شرح معاني الآثار (144/4)، والجصاص في أحكام القرآن (250/2-252)، شرح مختصر الطحاوي (83/8)، والعيني في نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار (435/14)، وبعض الباحثين المعاصرين انظر: نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب (2078/4).

ISSN: 2462-2508

بتحقيق ثلاثة أمور:

الأول: بيان صحة الحديث وثبوته وتصحيح الحفاظ له.

الثاني: درء العلل[1] التي أعل بها الحديث.

الثالث: بيان ما لم يصح من طرق هذا الحديث[2].

كيفية درء العلة:

يمكن درء علة الحديث بجمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته والاعتبار بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم من الإتقان والضبط[3]، قال عبد الله بن المبارك:" إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"[4].

وقد يجمع الحافظ طرق الحديث الواحد لا للتكثير؛ بل لإثبات صحته أو ضعفه، قال علي بن المديني:"الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[5].

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة معاصرة متخصصة أفردت هذا الحديث بالبحث والدراسة حسب بحثي واطلاعي وسؤالي المختصين في علم الحديث. ووقفت على اسم ثلاث رسائل:

الأولى: قال ابن عبدالبر:"قد أفرد الشافعي رحمه الله لذلك كتابًا بين فيه الحجة على من رده"[6].

الثانية: الشهود بشهادة رجل وطالب يمين للحافظ أبي سعيد محمد بن علي بن عمرو النقاش ت414هـ[7].

الثالثة: جزء اليمين مع الشاهد[8]، للخطيب البغدادي ت463هـ.

و لم أقف على هذه الرسائل.

حدود البحث:

جمعت طرق حديث ابن عباس من كتب الحديث المسندة كالجوامع والسنن والمصنفات والمسانيد والأجزاء الحديثية وكتب العلل والتواريخ وغيرها حسب اطلاعي، ووقوفي عليه.

ومنهجي في كتابة الدراسة:

تتبعت طرق الحديث – حسب الجهد والطاقة –.

درست إسناد كل طريق، وبينت درجته صحة أو ضعفًا مسترشدًا بأقوال النقاد.

طبقت قواعد علل الحديث، والجرح والتعديل.

درأت ما علل به الحديث، وبينت عدم تأثير العلل في صحته.

(**1**) قال ابن فارس :"درأ الدال والراء والمهموز. أصل واحد، وهو دفع الشيء". انظر: مقاييس اللغة (271/2).
ودرء علة الحديث أي دفعها وإثبات عدم تأثيرها في ثبوته إما لعدم وجودها أو لعدم تأثيرها.

(**2**) قال عبدالرحمن بن مهدي :"لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أكتب عشرين حديثًا ليس عندي".
أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (112) ومن طريقه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (295/2).

(**3**) انظر: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (295/2).

(**4**) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (396/2).

(**5**) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (212/2).

(**6**) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (153/2).

(**7**) ذكره ابن الملقن في البدر المنير (670/9).

(8) ذكر فيه حديث ابن عباس وجماعة من الصحابة بلغ عددهم واحدًا وعشرين صحابيًا بالأسانيد.
انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (291/18)، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن قيم الجوزية (349/1-353).

ISSN: 2462-2508

خطة البحث:

وجعلته في مقدمة وثلاثة مقاصد وخاتمة وفهارس.

المقدمة: ذكرت فيها خطبة الحاجة، والمقصود من كتابة البحث، وكيفية درء العلة، والمنهج الذي سرت عليه، وتسمية البحث، وخطته.

المقصد الأول: تخريج حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما .

المقصد الثاني: درء علل حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما.

المقصد الثالث: مسالك تصحيح الحديث.

الخاتمة: فيها خلاصة البحث.

الفهارس: فهرس المصادر والمراجع.

والله اسأل أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وأن يتقبل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، واسأله التوفيق والسداد في الدنيا والآخرة. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المقصد الأول: تخريج حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما .

قال الإمام مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبدالله بن نمير، قالا: حدثنا زيد وهو ابن حباب، حدثني سيف بن سليمان، أخبرني قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس،:"**أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد**"[1].

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (544/4رقم22995).

وأخرجه أبو يعلى في المسند (390/4رقم2511) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير به.

وأخرجه أحمد في المسند (68/5، 119رقم2886، 2967) حدثنا زيد بن الحباب به.

وأخرجه أبو داود في السنن (308/3رقم3608)، وابن الجارود في المنتقى (252رقم1006)، وأبوعوانة في المستخرج (55/4رقم6009)، وابن الأعرابي في المعجم (690/2، 794رقم1396، 6100)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (144/4رقم6100)، وابن الغطريف في جزئه (65رقم13-المنتقى)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (434/1)، والبيهقي في السنن الصغير (159/4رقم3313)، وفي السنن الكبرى (281/10رقم20634)، وفي معرفة السنن والآثار (285/14رقم19965)، وفي الخلافيات (469/7رقم5531)، وابن عبدالبر في التمهيد (138/2، 139، 140)، وفي الاستذكار (116/7)، وعبدالغني المقدسي في المصباح في عيون الصحاح (10رقم32) من طرق كثيرة عن زيد بن الحباب به.

دراسة الإسناد:

(1) أخرجه مسلم في الصحيح (1336/3رقم1712).

ISSN: 2462-2508

- زيد بن الحُباب أبو الحسين الكوفي ت203هـ، روى له الجماعة إلا البخاري ففي جزء القراءة، قال الحافظ:"صدوق يخطيء في حديث الثوري"[1].
- سيف بن سليمان المخزومي المكي ت151هـ، روى له الجماعة إلا الترمذي، قال الحافظ:"ثقة ثبت رمي بالقدر"[2].
- قيس بن سعد المكي ت119هـ، روى له البخاري تعليقًا والأربعة إلا الترمذي، قال الحافظ:"ثقة"[3].
- عمرو بن دينار أبو محمد المكي ت126هـ، روى له الجماعة، قال الحافظ:"ثقة ثبت"[4].

درجة الإسناد:

إسناده صحيح لغيره؛ أخرجه مسلم. زيد بن الحباب، وقيس، وعمرو: متابَعون.

- أما زيد بن الحباب فقد تابعه عبد الله بن الحارث عن سيف عن قيس:

أخرج الشافعي في المسند (149)، وفي اختلاف الحديث (8/ 598، 668)، وأحمد في المسند (120/5رقم2968)، وإسحاق بن راهوية في المسند (رقم860) ثلاثتهم (الشافعي، وأحمد، وإسحاق) عن عبد الله بن الحارث، عن سيف بن سليمان، عن قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس:"أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد".

وأخرجها ابن ماجه في السنن (793/2رقم2370)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (173/2)، وأبو عوانة في المستخرج (55/4رقم6010)، والنسائي في السنن الكبرى (435/5رقم5967)، وابن عدي في الكامل (510/4)، والبيهقي في السنن الكبرى (281/10رقم20636)، وابن عبدالبر في التمهيد (139/2)، وفي الاستذكار (116/7) من طرق عن عبدالله بن الحارث به.

دراسة الإسناد:

- عبد الله بن الحارث المخزومي المكي، روى له الجماعة إلا البخاري، قال الحافظ:"ثقة"[5].
- سيف بن سليمان، وقيس بن سعد المكي، وعمرو بن دينار ثقات تقدمت ترجمتهم.

درجة الإسناد:

إسناده صحيح لذاته.

- وأما قيس بن سعد فقد تابعه محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن ابن عباس:

أخرج الترمذي في العلل (204رقم361-ترتيب)، وأبو داود في السنن (308/3رقم3609)، وأبو عوانة في المستخرج (57/4رقم6020)، وابن عدي في الكامل (296/7)، من طرق عن عبد الرزاق.

(1) تقريب التهذيب (222رقم2124).

(2) تقريب التهذيب (262رقم2722).

(3) تقريب التهذيب (457رقم5577).

(4) تقريب التهذيب (421رقم5024).

(5) تقريب التهذيب (299رقم3263).

ISSN: 2462-2508

وأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (105/11رقم11185)، والبيهقي في السنن الكبرى (283/10رقم20642)، وفي الخلافيات (472/7رقم5535)، وفي معرفة السنن والآثار (288/14رقم19975)، وابن عبدالبر في التمهيد (140/2)، من طرق عن أبي حذيفة

كلاهما (عبدالرزاق، وأبو حذيفة) عن محمد بن مسلم, أخبرني عمرو بن دينار, عن ابن عباس:"أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد".

دراسة الإسناد:

- عبدالرزاق بن همام أبو بكر الصنعاني ت211هـ، روى له الجماعة، قال الحافظ:"ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع"[1].
- موسى بن مسعود أبو حذيفة النهدي ت222هـ، روى له البخاري متابعة، وأبوداود، والترمذي، وابن ماجه، قال الحافظ:"صدوق سيء الحفظ وكان يصحف"[2].
- محمد بن مسلم الطائفي ت177هـ، روى له الجماعة إلا البخاري فتعليقًا، قال الحافظ:"صدوق يخطيء من حفظه"[3].
- عمرو بن دينار المكي، ثقة.

درجة الإسناد:

إسناده صحيح لغيره. قال النسائي:"محمد بن مسلم ليس بذلك القوي!"[4].

وقال الألباني:"محمد بن مسلم صدوق يخطيء كما فى التقريب, فهو فى المتابعات جيد"[5].

- ومن المتابعات رواية داود العطار عن عمرو بن دينار:

قال ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (296/7):"رواه مع محمد بن مسلم عن عمرو: قيس بن سعد وداود العطار ...".

وداود بن عبدالرحمن أبو سليمان العطار المكي ت174هـ، روى له الجماعة، قال عنه الحافظ:"ثقة لم يثبت أن ابن معين تكلم فيه"[6].

- واختلف على محمد بن مسلم الطائفي:

فأخرجه الدارقطني في السنن (383/5رقم4494) نا محمد بن مخلد , نا محمد بن عبد الرحمن بن يونس , نا عبد الله بن محمد بن ربيعة , نا محمد بن مسلم , عن عمرو بن دينار , عن طاوس , عن ابن عباس , قال:"قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد الواحد".

فأدخل طاووسًا بين عمرو وابن عباس !

قال الدارقطني:"خالفه عبد الرزاق ولم يذكر طاوسًا, وكذلك قال سيف, عن قيس بن سعد, عن عمرو بن دينار, عن ابن عباس".

---

(1) تقريب التهذيب (354رقم4064).

(2) تقريب التهذيب (554رقم7010).

(3) تقريب التهذيب (506رقم6293).

(4) السنن الكبرى (435/5رقم5967).

(5) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (297/8).

(6) تقريب التهذيب (199رقم1798).

ISSN: 2462-2508

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: عبد الله بن محمد أبو محمد القدامى، قال الدارقطني:"متروك"، وقال الحاكم:"روى عن مالك بن أنس، وإبراهيم بن سعد أحاديث موضوعة"، وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى المناكير"[1].

قال البيهقي في الخلافيات (472/7):"خالفهما خالد بن يزيد العمري عن محمد بن مسلم، فرواه عنه عن عمرو، عن طاوس، عن ابن عباس، وتابعه على ذلك عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي وعصام بن يوسف البلخي. وخالد والقدامي وعصام ليسوا بأقوياء. وعبد الرزاق ثقة حجة، وتابعه أبو حذيفة، فروياه عن: محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو، عن ابن عباس كما ذكرناه، فلا يعلله رواية من لا يبالى به"[2].

- **ومن المتابعات التي لا يفرح بها:**

ما أخرجه الشافعي في المسند (149)، وفي اختلاف الحديث (598/8، 668-الأم) أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن ربيعة بن عثمان، عن معاذ بن عبدالرحمن، عن ابن عباس، ورجل، آخر سماه فلا يحضرني ذكر اسمه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد".

دراسة الإسناد:

- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ت184هـ، روى له ابن ماجه، قال الحافظ:"متروك"[3].

- **ربيعة بن عثمان المدني ت154هـ، روى له مسلم، والنسائي، وابن ماجه، قال الحافظ:"صدوق له أوهام"**[4].

درجة الإسناد:

إسناده ضعيف جداً؛ فيه إبراهيم الأسلمي؛ متروك[5].

قال يحيى بن معين:"حديث ابن عباس:"أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين"؛ ليس هو بمحفوظ"[6].

وعلق عليه الحاكم بقوله:"أراد الحديث الخطأ الذي روي عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس، أو الحديث الذي تفرد به إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى"[7].

- **ومن المتابعات التي لا يفرح بها:**

قال ابن حبان في المجروحين (178/3) سمعت أبا بكر أحمد بن إسحاق الصبغي، حدثنا موسى بن الحسن بن عباد، حدثنا القعنبي، حدثنا نافع بن عمر، عن ابن أبي

---

(1) انظر: المدخل إلى الصحيح (178/1رقم92)، ميزان الاعتدال (488/2-489)، لسان الميزان (558/4-559).

(2) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (283/10).

(3) تقريب التهذيب (93رقم241).

(4) تقريب التهذيب (207رقم1913).

(5) انظر : الجوهر النقي لابن التركماني (169/10)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني (245/13).

(6) التاريخ (229/3-الدوري)، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (510/4).

(7) الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه للبيهقي (470/7-471).

ISSN: 2462-2508

مليكة، عن ابن عباس:"أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد".

دراسة الإسناد:

- أحمد بن إسحاق أبو بكر الصبغي ت342هـ، قال السمعاني:"الإمام ... أحد العلماء المشهورين بالفضل والعلم الواسع"[1]، وقال الذهبي:"الإمام، العلامة، المفتي، المحدث، شيخ الإسلام"[2].
- موسى بن الحسن بن عباد أبو السري النسائي ت287هـ، قال الدارقطني:"لا بأس به"، وقال ابن أبي الفوارس، والخطيب:"ثقة"[3]، وقال الذهبي:"المحدث، المقرئ"[4].
- عبدالله بن مسلمة أبوعبدالرحمن القعنبي ت221هـ، روى له الجماعة إلا ابن ماجه، قال الحافظ:"ثقة عابد كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً"[5].
- نافع بن عمر الجمحي ت169هـ، روى له الجماعة، قال الحافظ:"ثقة ثبت"[6].
- عبدالله بن عبيدالله ابن أبي مليكة أبو بكر ت117هـ، روى له الجماعة، قال الحافظ:"ثقة فقيه"[7].
- **درجة الإسناد:**

إسناده ظاهره الصحة إلا أنه معل بالشذوذ، حيث أن الصواب في الروايةبلفظ:"أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن اليمين على المدعى عليه"؛ فقد رواه جماعة عن القعنبي حدثنا نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، قال: كتب إلي ابن عباس:"أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعى عليه".

منهم أبو داود في السنن (311/3رقم3619)، وعثمان بن سعيد لدارمي: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (427/10)، وأبو حاتم الرازي: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (454/10)

ورواه جماعة عن نافع بن عمر كذلك منهم: خلاد بن يحيى: أخرجه البخاري في الصحيح (143/3رقم2514)، وأبو نعيم: أخرجه البخاري في الصحيح (3/ 178رقم2668)، ومحمد بن بشر: أخرجه مسلم في الصحيح (3/ 1336رقم1711).

قال يحيى بن معين:"حديث ابن عباس:"أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين"؛ ليس هو بمحفوظ"[8].

---

(1) الأنساب (276/8).

(2) سير أعلام النبلاء (483/15).

(3) تاريخ بغداد (47/15)، تاريخ دمشق (405/60).

(4) سير أعلام النبلاء (378/13).

(5) تقريب التهذيب (323رقم3620).

(6) تقريب التهذيب (558رقم7080).

(7) تقريب التهذيب (312رقم3454).

(8) التاريخ (229/3-الدوري)، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (510/4).

ISSN: 2462-2508

وعلق عليه الحاكم بقوله:"أراد الحديث الخطأ الذي روي عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس، أو الحديث الذي تفرد به إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى"[1].

وقال ابن خزيمة:"ليس من هذا شيء، إنما هو:"البينة على المدعي، واليمين على من أنكر"[2].

ومن الاختلاف على عمرو بن دينار:

ما ذكره النسائي في السنن الكبرى (435/5رقم5967) بقوله:"رواه إنسان ضعيف، فقال: عن عمرو بن دينار، عن محمد بن علي مرسل، وهو متروك الحديث، ولا يحكم بالضعفاء على الثقات".

ومن الاختلاف على عمرو بن دينار:

ما ذكره ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (511/4) بقوله:"منهم من رواه عن داود عن عمرو عن جابر بن زيد، عن ابن عباس".

وقال البيهقي في الخلافيات (473/7):"وروي بإسناد واهٍ عن عمرو، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس".

وقال في السنن الكبرى (283/10):"رواه بعضهم من وجه آخر، عن عمرو, فزاد في إسناده: جابر بن زيد, ورواية الثقات لا تعلل برواية الضعفاء".

المقصد الثاني: درء علل حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما:

حديث ابن عباس رضي الله عنهما صحيح، بله متواتر! ومع صحته لم يسلم من إعلال محتمل، أثير حوله؛ قال ابن قيم الجوزية:"أعل حديث أبي هريرة، وحديث ابن عباس وهما أجود ما في الباب"[3].

وقد عُلِّل حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما بعدة علل، وهي كالتالي:

- **العلة الأولى: أن في إسناده انقطاعًا؛ فعمرو بن دينار لم يسمعه ابن عباس !**
- **العلة الثانية: أن إسناده منكر؛ لأن قيس بن سعد لا تعرف له رواية عن عمرو بن دينار !!!**
- **العلة الثالثة: ضعف سيف بن سليمان المكي.**
- **العلة الرابعة: الاختلاف في إسناده.**
- **العلة الخامسة: أن الحديث غير محفوظ.**

وهذه العلل يمكن درؤها ودفعها بما يسلم الحديث منها، ويصح الحديث؛ بل إعلال الحديث بها لا يصح، قال ابن قيم الجوزية:"هذه العلل وأمثالها عنت لا تترك لها الأحاديث الثابتة ولو تركت السنن بمثلها لوجد السبيل إلى ترك عامة الأحاديث الصحيحة بمثل هذه الخيالات"[4].

وسأورد هذه العلل، وأذكر القائل بها، ووجه كونها علة، مع الجواب عنها بإذن الله تعالى .

- **العلة الأولى: أن في إسناده انقطاعًا؛ فعمرو بن دينار لم يسمعه ابن عباس !**

(1) الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه للبيهقي (470/7-471).

(2) المجروحين لابن حبان (178/3-179).

(3) تهذيب سنن أبي داود (1768/4).

(4) تهذيب سنن أبي داود (1763/4).

ISSN: 2462-2508

نفى الإمام البخاري رحمه الله تعالى سماع عمرو بن دينار لهذا الحديث من ابن عباس، لا مطلقًا حيث قال:"عمرو بن دينار لم يسمع عندي من ابن عباس هذا الحديث"[1].

وقال الطحاوي:"حديث ابن عباس لايثبت؛ لأن عمرو بن دينار لا يصح له سماع من ابن عباس"[2].

وقال الجصاص:"عمرو بن دينار لا يصح له سماع من ابن عباس"[3].

وجه كونها علة: أي أن إسناده منقطع؛ لأن عَمرو بن دينار لم يسمعه من ابن عباس رضي الله عنهما، بينهما رجل؛ ونحن نجهل حاله.

قال محمد علي آدم الأتيوبي:"إعلال الحديث بالانقطاع لا يصح، فتنبه"[4].

والجواب عنه من وجوه:

الأول: أن كلام الإمام البخاري كان موجهًا على رواية محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن ابن عباس، حيث قال الترمذي في العلل الكبير (204رقم361) حدثنا حسين بن مهدي, حدثنا عبدالرزاق, أخبرنا محمد بن مسلم, أخبرني عمرو بن دينار, عن ابن عباس:"أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد".

سألت محمدًا عن هذا الحديث ؟ فقال:"عمرو بن دينار لم يسمع عندي من ابن عباس هذا الحديث".

فيظهر لي من قول البخاري "عندي"؛ أنه يرى أن محمد بن مسلم سلك الجادة في هذه الرواية؛ لأن محمد بن مسلم فيه كلام من جهة حفظه.

ثم وقفت على قول الأثرم:"قلت لأبي عبد اللَّه، وحكيتُ له عن عليٍّ أنه طعن فيه، فقال: عمرو بن دينار لم يسمعهُ من ابن عباس -رضي اللَّه عنهما-، وقد رُوِيَ عن محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، وكان محمد هذا يُحدِّث منْ حفظه، فيخطئ"[5]؛ فحمدت الله على توفيقه.

وقد يكون البخاري حكم بالانقطاع لما جاء في بعض الطرق من رواية عمرو بواسطة عن ابن عباس؛ لكنها لم تصح؛ قال ابن القطان:"ذكر الدارقطني في سننه، ما لا نعتمده مما يوافق ذلك[6]: من رواية عبد الله بن محمد بن ربيعة، قال: حدثنا محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس قال:"قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد الواحد ".

فلو صحت هذه الرواية، تبين بها ما قاله البخاري، ولكن لا تصح، فإن عبد الله بن محمد بن ربيعة هذا، هو

---

(1) العلل الكبير للترمذي (204رقم361-ترتيب). وانظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان (406/2)، نصب الراية للزيلعي (97/4)، الجوهر النقي لابن التركماني (167/10)، نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار (435/14)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني (245/13).

(2) مختصر اختلاف الفقهاء (342/3).

(3) أحكام القرآن (250/2).

(4) البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج (27/30).

(5) المقرر على أبواب المحرر للمقدسي (405/2).

(6) أي كلام البخاري من عدم سماع عمرو بن دينار لهذا الحديث من ابن عباس.

ISSN: 2462-2508

القدامي، يروي عن مالك، وهو متروك، قاله الدارقطني، فاعلم ذلك"[1].

وقول ابن القطان:"لو صحت هذه الرواية تبين بها ما قاله البخاري"؛ فيه نظر !!! لأنه يمكن أن تحمل على صحة الوجهين؛ لسعة حفظ عمرو بن دينار، قال المعلمي:"لو صح الوجهان المذكوران أو أحدهما لصح الحديث"[2].

وسيأتي في العلة السادسة: الاختلاف في إسناده مزيد بيان عدم صحة الزيادة بين عمرو وابن عباس.

وقد يكون الإمام البخاري رحمه الله تعالى حكم بالانقطاع؛ لعدم شهرة الحديث عن ابن عباس !!؟

وهذا لا يضر؛ لأن عدم اشتهار الحديث عن ابن عباس بعد أن رواه عنه ثقة جليل فقيه وهو عمرو بن دينار، وكم من حديث صححه الشيخان وغيرهما مع احتمال أن يقال فيه مثل هذا أو أشد منه، هذا حديث:"إنما الأعمال بالنيات"[3]، عظيم الأهمية عند أهل العلم، ومع ذلك لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير عمر بن الخطاب، ولا رواه عن عمر غير علقمة بن وقاص، ولا رواه عن علقمة غير محمد بن إبراهيم التيمي، ولا رواه عن محمد غير يحيى بن سعيد الأنصاري، ومع ذلك صححه الشيخان وغيرهما وجعلوه أصلاً من أصول العلم، بل جعلوه نصف العلم[4].

الثاني: أن محمد بن مسلم لم يتفرد بل هو متابع، قال ابن عدي:"رواه مع محمد بن مسلم عن عمرو: قيس بن سعد وداود العطار"[5]. وقال الدارقطني:"كذلك قال سيف , عن قيس بن سعد , عن عمرو بن دينار , عن ابن عباس"[6].

الثالث: أن رواية قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس متصلة؛ أخرجها مسلم في الصحيح.

قال الشافعي:"حديث متصل عن النبي صلى الله عليه وسلم"[7]، وقال العلائي:"قال البخاري: لم يسمع من ابن عباس حديث:"قضى باليمين والشاهد". قلت: وقد أخرجه مسلم من طريقه"[8].

الرابع: أن قول الطحاوي، والجصاص:"عمرو بن دينار لا يصح له سماع من ابن عباس".

إن كان المقصود أنه لا يصح له سماع لهذا الحديث فهو محجوج برواية مسلم والمتابعات.

وإن كان المقصود مطلقًا ففيه نظر؛ فقد ثبت سماعه من ابن عباس؛ قال البخاري في ترجمة عمرو بن دينار:"سمع

---

(1) بيان الوهم والإيهام (406/2-407). وانظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي (915/2).

(2) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (915/2).

(3) أخرجه البخاري في الصحيح (6/1رقم1)، ومسلم في الصحيح (1515/3رقم1907) من حديث عمر رضي الله عنه.

(4) انظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي (915/2-918).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (296/7). انظر : سنن الدارقطني (383/5).

(6) السنن (383/5).

(7) اختلاف الحديث (8/ 598).

(8) جامع التحصيل (243).

ISSN: 2462-2508

ابن عباس وابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم ورأي عبد الله بن جعفر بن محمد"[1]، وقال الألباني:"عمرو بن دينار ثابت لقاؤه لابن عباس ومكثر من الرواية عنه"[2].

- **العلة الثانية: أن إسناده منكر؛ لأن قيس بن سعد لا تعرف له رواية عن عمرو بن دينار !!!**

قال الطحاوي:"حديث ابن عباس منكر؛ لأن قيس بن سعد لا نعلمه يحدث عن عمرو بن دينار بشيء"[3].

وجه كونها علة: أن قيس لا تعرف له رواية عن عمرو بن دينار، مما يدل على نكارة في هذا الوجه !

وعلق البيهقي على هذه العلة بقوله:"هذا مدخول"[4].

وقال ابن قيم الجوزية:"هذه علة باطلة"[5].

والجواب عن هذه العلة من وجوه:

الأول: أن عدم علم الطحاوي برواية قيس عن عمرو؛ ليس بعلم، ولا يلزم منه نفي الأمر مطلقًا، قال البيهقي:"علل الطحاوي هذا الحديث بأن لا نعلم قيسًا يحدث عن عمرو بن دينار بشيء، وليس ما لا يعلمه الطحاوي لا يعلمه غيره ..."[6].

الثاني: أن رواية الثقة غير المدلس عمن يمكن لقيه، محمولة على الاتصال، قال البيهقي:"رأيت أبا جعفر الطحاوي رحمنا الله وإياه أنكره، واحتج بأنه لا يعلم قيسًا، يحدث عن عمرو بن دينار بشيء، والذي يقتضيه مذهب أهل الحفظ والفقه في قبول الأخبار أنه متى ما كان قيس بن سعد ثقة، والراوي عنه ثقة، ثم يروي عن شيخ يحتمله سنه ولقيه، وكان غير معروف بالتدليس كان ذلك مقبولًا... فمن أين جاء إنكار رواية قيس عن عمرو !!! غير أنه روي عنه، ما يخالف مذهب هذا الشيخ، ولم يمكنه أن يطعن فيه بوجه آخر، فزعم أنه منكر"[7]. وقال الحافظ:"قول الطحاوي إن قيس بن سعد لا تعرف له رواية عن عمرو بن دينار لا يقدح في صحة الحديث؛ لأنهما تابعيان ثقتان مكيان وقد سمع قيس من أقدم من عمرو وبمثل هذا لا ترد الأخبار الصحيحة"[8].

الثالث: لا يشترط في قبول خبر الراوي؛ أن يروي عدة أحديث عمن يروي عنه !! ومع ذلك فقد روى قيس عن عمرو غير هذا الحديث، فأورد البيهقي رواية أخرى لقيس عن عمرو من طريق وهب بن جرير، ثنا أبي قال: سمعت قيس بن سعد يحدث عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أن رجلًا وقصته ناقته وهو محرم فقال رسول الله صلى الله

(1) التاريخ الكبير (328/6). انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (231/6)، المعرفة والتاريخ للفسوي (20/2).

(2) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (299/8).

(3) شرح معاني الآثار (145/4).

(4) انظر: نصب الراية (98/4).

(5) فتح الباري (282/5).

(6) الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه (471/7).

(7) معرفة السنن والآثار (287/14). انظر : تهذيب سنن أبي داود لابن قيم الجوزية (1766/4).

(8) فتح الباري (282/5).

ISSN: 2462-2508

عليه وسلم:"اغسلوه بماء وسدر، ولا تخمروا رأسه؛ فإن الله يبعثه يوم القيامة وهو يلبي"[1].

ثم قال البيهقي:"ولا يبعد أن يكون له عن عمرو غير هذا، وليس من شرط قبول الأخبار كثرة رواية الراوي عمن روى عنه، وإذا روى الثقة عمن لا ينكر سماعه منه حديثًا واحدًا وجب قبوله، وإن لم يرو عنه غيره، وبالله التوفيق"[2].

وقال البيهقي أيضًا:"قد علمنا قيسًا، روى عن عمرو بن دينار، غير حديث اليمين مع الشاهد، فلا يضرنا جهل غيرنا"[3].

الرابع: أن قيس بن سعد مع ثقته لم يتفرد بل قد توبع، قال البيهقي:"قد روى هذا الحديث محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار"[4]، وقال ابن قيم الجوزية:"تبين أن قيسًا روى عن عمرو غير حديث و لم يعللها أحد من أئمة الحديث بانقطاع أصلًا !! وقد تابع قيسًا: محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو عن ابن عباس ذكره النسائي وأبو داود والحديث مروي من وجوه عن ابن عباس فهو ثابت لا مطمع في رده بحمد الله"[5].

الخامس: القول بأن قيسًا لم يسمع من عمرو بن دينار وَهِمَ[6]! قال المعلمي:"سبب الوهم أن الطحاوي ذكر هذا الحديث فقال "وأما حديث ابن عباس فمنكر؛ لأن قيس بن سعد لا نعلمه يحدث عن عمرو بن دينار بشيء" فتوهم جماعة أن الطحاوي قصد بهذا أن قيسًا

---

(1) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (78/12رقم12532)، والدارقطني في السنن (367/3)، وأبو بكر الزبيري في فوائده (112رقم111)، والبيهقي في الخلافيات (471/7رقم5534) من طرق عن وهب عن أبيه عن قيس بن سعد به.

وأخرجه البخاري في الصحيح (17/3رقم1849)، ومسلم في الصحيح (865/2رقم1206)، من طرق عن عمرو به.

ووهب بن جرير أبوعبد الله البصري ت206هـ، روى له الجماعة، وقال عنه الحافظ في تقريب التهذيب (585رقم7472) :"ثقة". وجرير بن حازم أبو النضر البصري ت170هـ، روى له الجماعة، وقال عنه الحافظ في تقريب التهذيب (138رقم911) :"ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه ... مات سنة سبعين بعد ما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه".

قال البيهقي في معرفة السنن والآثار (287/14) :"قد روى جرير بن حازم، وهو من الثقات، عن قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار". وقال المعلمي في التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (925/2) :"وهب وأبوه من الثقات الأثبات".

(2) الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه (471/7).

(3) معرفة السنن والآثار (288/14).

(4) الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه (472/7). انظر: معرفة السنن والآثار (288/14).

(5) تهذيب سنن أبي داود (1766/4).

(6) انظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان (406/2).

ISSN: 2462-2508

عن عمرو منقطع لعدم ثبوت اللقاء بناء على القول باشتراط العلم به، القول الذي رده مسلم في مقدمة صحيحه، ونقل إجماع أهل العلم على خلافه.

وعبارة الطحاوي لا تعطي ما توهموه، فإنه ادعى أن الحديث منكر، ثم وجه ذلك بقوله:"لأن قيس بن سعد لا نعلمه يحدث عن عمرو بن دينار بشيء" ولم يتعرض لسماعه منه ولقائه له بنفي ولا إثبات. ولا ملازمة بين عدم التحديث وعدم اللقاء أو السماع، فإن كثيراً من الرواة لقوا جماعة من المشايخ وسمعوا منهم ثم لم يحدثوا عنهم بشيء. فكأن الطحاوي رأى أن قيس لو كان يروي عن عمرو لجاء من روايته عنه عدة أحاديث؛ لأن عَمراً كان أقدم وأكبر وأجل. وقد سمع من الصحابة وحديثه كثير مرغوب فيه، وكان قيس معه بمكة منذ ولد، فحدس الطحاوي أن قيساً كان ممتنعاً من الرواية عن عمرو، فلما جاء هذا الحديث استنكره.

ويظهر أن إستنكاره ليس لخشية الانقطاع! بل كأنه خشي أن يكون سيف وهو راوي الحديث عن قيس – أخطأ في روايته عن قيس عن عمرو!!

وهذا غير مقبول من الطحاوي؛ فإن أئمة الحديث لم يعرجوا عليه، فلم يذكره البخاري، ومسلم أخرج الحديث في صحيحه، وثبته النسائي وغيره. وليس هناك مظنة للخطأ، وسيف ثقة ثبت"[1].

السادس: فإن قيل: كيف لم يشتهر الحديث عن ابن عباس ؟! وكيف يتفرد قيس بن سعد بهذه الرواية عن عمرو بن دينار وهو حافظ مكثر، له تلاميذ كثر لازموه، ولم يحدثوا عنه بهذا الحديث ؟!!

بل وقيس مات قبل عمرو فالظن أن الرواة يحملوه عن عمرو طلبًا للعلو.

فالجواب أن مدار الرواية على الحفظ والعدالة، والتفرد ليس بعلة إلا بقرينة تدل على الوهم خاصة إذا كان الراوي في حفظه شيء! وقيس بن سعد ثقة حافظ ومثله لا يضر تفرده، لذا لم يعله الحفاظ بذلك.

- **العلة الثالثة: ضعف سيف بن سليمان المكي!!**

قال يحيى بن معين:"كان قدريًا"[2].

وقال العقيلي في الضعفاء:"أخبرني أحمد بن زكير[3] قال: قال لنا إبراهيم بن سليمان: سيف بن سليمان كذاب، شهد عندي شاهدان على يحيى بن معين، وابن نمير، أن سيف بن سليمان كذاب".

وقال العقيلي: وإبراهيم بن سليمان الذي حدثنا عنه أحمد بن زكير كان من أصحاب الحديث مصري، فإن كان صح عنده هذه الرواية، عن يحيى وابن نمير، فالجرح أولى"[4].

(1) انظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (924/2-927).

(2) التاريخ (100/3-الدوري)، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (510/4).

(3) في الموضعين من المطبوع: ذكير، والتصويب من تاريخ ابن يونس. انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (1105/2).

(4) (173/2).

ISSN: 2462-2508

وقال أبو بكر الجصاص:"سيف بن سليمان ضعيف، لا يحتج بروايته في إثبات السنن"[1].

وجه كونها علة: أن سيفًا وقع في بدعة القدر، وأنه كذاب، أو أنه ضعيف.

قال النووي:"اتفقوا على توثيقه. روى له البخارى ومسلم"[2].

وقال الذهبي:"قال ابن معين: قدري! قلت: حدث يحيى القطان مع تعنته عن سيف"[3].

والجواب عن ذلك من وجوه:

الأول: أن سيف بن سليمان ثقة متفق عليه بين الحفاظ، محتج به في الصحيحين؛ قال يحي بن سعيد القطان:"كان عندنا ثقة [وقال مرة: ثبتًا] ممن يصدق ويحفظ"[4]، وقال الإمام أحمد بن حنبل:"ثقة"[5]، وقال أبو حاتم:"لا بأس به"[6]، وقال العجلي:"ثقة"[7]، وقال أبو زرعة الدمشقي: ثبت"[8]، وقال النسائي: ثقة ثبت"[9]، وقال البزار في كتاب السنن:"ثقة"[10]، وقال ابن عدي:"حديثه ليس بالمنكر وأرجو أنه لا بأس به"[11]؛ لذا قال الساجي:"كلٌ قد أجمع على أنه صدوق ثقة غير أنه اتهم بالقدر"[12].

الثاني: لم يكن سيف داعية لبدعة القدر، قال الإمام أحمد:"ثقة قدري ولكنه ليس صاحب كلام"[13]، وقال الفسوي:"متهم بالقدر"[14]، وقال الساجي:"كلٌ قد أجمع على أنه صدوق ثقة غير أنه اتهم بالقدر"[15].

الثالث: أنه لم يثبت عن يحيى بن معين ولا ابن نمير أنهما كذباه ففي إسناد حكاية الجرح عند العقيلي؛ أحمد بن

(1) شرح مختصر الطحاوي (83/8). انظر: أحكام القرآن للجصاص (250/2).

(2) تهذيب الأسماء واللغات (241/1).

(3) ميزان الاعتدال (255/2).

(4) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (171/4)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (274/4)، المنتقى لابن الجارود (252).

(5) العلل ومعرفة الرجال (500/2-عبدالله)، مسائل الإمام أحمد (156/3-صالح).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (274/4).

(7) الثقات (445/1).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (321/12).

(9) انظر: السنن الكبرى (435/5)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (322/12).

(10) انظر: التمهيد (138/2، 139، 140). الاستذكار (116/7)، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (192/6).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (511/4).

(12) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (192/6)، هدي الساري للحافظ (408).

(13) انظر: العلل ومعرفة الرجال (260/3-عبدالله)، الضعفاء الكبير للعقيلي (173/2).

(14) المعرفة والتاريخ (207/2).

(15) انظر: هدي الساري للحافظ (408).

ISSN: 2462-2508

زكير المصري ت298هـ، قال عنه ابن يونس:"لم يكن بذك، فيه نكرة"[1].

الرابع: قول الجصاص "ضعيف، لا يحتج بروايته في إثبات السنن" هو جرح غير مفسر! بل هو مقابل باتفاق الحفاظ على توثيقه، قال الإمام الشافعي:"قال لي محمد بن الحسن: لو علمت أن سيف بن سليمان يروي حديث اليمين مع الشاهد لأفسدته قال فقلت يا أبا عبد الله إذا افسدته فسد"[2]. وعلق عليه البيهقي بقوله:"سيف بن سليمان المكي ثقة ثبت عند أئمة أهل النقل"[3].

- **العلة الرابعة: الاختلاف في إسناده.**

أعل الحديث بالاختلاف على عمرو بن دينار: فمرة قال: عمرو عن ابن عباس.

ومرة قال: عمرو، عن طاوس، عن ابن عباس.

ومرة قال: عمرو، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس.

ومرة قال: عمرو مرسلًا.

وجه كونها علة: أن اختلاف الرواة في إسناده؛ دليل على عدم ضبطهم وحفظهم للرواية .

قال الخطابي:"الخطأ من إحدى روايتيه متروك والصواب معمول به وليس في ذلك ما يوجب توهين الحديث"[4]، وقال البيهقي:"رواية الثقات لا تعلل برواية الضعفاء"[5].

والجواب عن ذلك من وجوه:

الأول: أن الاختلاف في الأسانيد منه ما يؤدي إلى ضعف الرواية، ومنه ما لا يؤدي إلى ضعف في الرواية، قال الحافظ: "الاختلاف عند الحفاظ لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم"[6].

الثاني: أن الرواية الصحيحة التي رواها الحفاظ هي رواية عمرو بن دينار عن ابن عباس. وهي التي أخرجها الإمام مسلم في الصحيح، قال ابن قيم الجوزية:"حديث ابن عباس يرويه عمرو بن دينار عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد روي عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي:"أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشاهد واليمين".

وهذا أيضًا تعليل باطل لا يعترض بمثله على السنن الصحيحة وقد رواه الناس عن عمرو بن دينار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وصححه مسلم ... وقد أعله طائفة بالإرسال بأن عمرو بن دينار رواه عن محمد بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا؛ وهذا أيضًا تعليل فاسد لا يؤثر في الحديث؛ لأن راويه

(1) تاريخ ابن يونس المصرى (1/ 24)، تاريخ الإسلام للذهبي (879/6).

(2) أخرجه الأبري في مناقب الشافعي (68رقم14)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (509/4).

(3) السنن الكبرى (281/10).

(4) معالم السنن (36/1).

(5) السنن الكبرى (283/10).

(6) هدي الساري (368). وانظر: المقترب في بيان المضطرب لأحمد بن عمر (77-83).

ISSN: 2462-2508

عن عمرو مرسلًا إنسان ضعيف لا يعترض بروايته على الثقات"[1].

الثالث: أن الحفاظ صححوا هذا الوجه وأعلوا الأوجه الأخرى بالنكارة؛ لمخالفة الضعيف للثقة.

قال النسائي:"رواه إنسان ضعيف، فقال: عن عمرو بن دينار، عن محمد بن علي مرسل، وهو متروك الحديث، ولا يحكم بالضعفاء على الثقات"[2]، وقال الحاكم:"إن هذا الخلاف لا يعلل هذا الحديث من أوجه؛ منها أن عمرو بن دينار قد سمع من ابن عباس، وسمع من جماعة عن ابن عباس، فلا ينكر أن يسمع حديثًا منه ومن أصحابه، وأيضا فإن سيف بن سليمان ثقة مأمون، وقد حكم مسلم بن الحجاج لروايته بالصحة، فلا يقابل بمثل العمري والقدامي والبلخي، والحكم لروايته بالصحة، والله أعلم"[3].

وقال البيهقي:"خالفهما من لا يحتج بروايتهم، عن محمد بن مسلم, فزادوا في إسناده طاوسًا, ورواه بعضهم من وجه آخر، عن عمرو , فزاد في إسناده: جابر بن زيد, ورواية الثقات لا تعلل برواية الضعفاء"[4].

- **العلة الخامسة: أن الحديث غير محفوظ:**

قال يحيى بن معين:"حديث ابن عباس:"أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين"؛ ليس هو بمحفوظ"[5].

وجه كونها علة: أن الرواية وقع فيها خطأ ووهم من بعض الرواة.

علق ابن قيم الجوزية على من قال بأن مراد ابن معين طريق قيس بن سعد، بقوله:"ليس بشيء"[6].

والجواب عن ذلك من وجوه:

الأول: أن الحديث أخرجه مسلم، وهو محفوظ من رواية الثقات؛ قال المقدسي:"هذا أصح طريق بهذا الحديث، ومسلم اعتمد عليه، وأخرجه في كتابه من حديث زيد بن حباب"[7]، وقال الألباني:"قوله: ليس محفوظ! هو كالجرح غير المفسر فلا يقبل لاسيما, ورجال الإسناد كلهم ثقات بلا خلاف, وقد عارضه الإمام مسلم بإيراده إياه فى الصحيح"[8].

الثاني: وجود المتابعات التي تنفي الوهم والتفرد، قال الذهبي:"رواه أيضًا عبدالرزاق، عن محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو. ويروى عن داود العطار، عن عمرو"[9].

---

(1) تهذيب سنن أبي داود (1764/4-1767).

(2) السنن الكبرى (435/5).

(3) الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه للبيهقي (473/7).

(4) السنن الكبرى (283/10). انظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان (406/2).

(5) التاريخ (229/3-الدوري)، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (510/4).

(6) الطرق الحكمية (364/1).

(7) ذخيرة الحفاظ (792/2).

(8) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (298/8).

(9) ميزان الاعتدال (255/2). انظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني (298/8)

ISSN: 2462-2508

الثالث: أن جماعة من الأئمة صححوا الحديث، ولم يعلوه بأنه غير محفوظ:

- قال الإمام الشافعي رحمه الله:"حديث ابن عباس ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يرد أحد من أهل العلم مثله لو لم يكن فيها غيره مع أن معه غيره ممن يشده"[1].
- وصححه الإمام مسلم بإخراجه في الصحيح، وبقوله في التمييز:"وأما نفس الخبر في الحكم باليمين والشاهد في الحقوق والأموال، فهو عندنا صحيح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم بنقل أهل المدينة ذلك عنه، ولا اختلاف بينهم أنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك"[2].
- وقال النسائي:"هذا إسناد جيد، وسيف ثقة، وقيس ثقة"[3].
- وقال البزار:"في الباب: أحاديث حسان أصحها حديث ابن عباس"[4].
- وقال أبو محمد بن شيرويه:"ليس في هذا الباب حديث أصح من هذا"[5].
- وقال الحاكم:"حديث سيف بن سليمان، ليس في إسناده من يجرح، ولم نعلم له أيضًا علة نعلل به الحديث ... يرويه الثقات الأثبات"[6].
- وقال البيهقي:"أخرجه مسلم في الصحيح"[7].
- وقال ابن عبد البر:"وفي اليمين مع الشاهد آثار متواترة حسان ثابتة متصلة أصحها إسنادًا وأحسنها حديث ابن عباس وهو حديث لا مطعن لأحد في إسناده ولا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث في أن رجاله ثقات"[8].
- وقال المقدسي:":"هذا أصح طريق بهذا الحديث، ومسلم اعتمد عليه، وأخرجه في كتابه"[9].
- وقال ابن دحية في كتابه وهج الجمر:"لا مطعن لأحد في إسناده، ولا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث في ثبوته، وقد تواترت الآثار به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"[10].
- وقال النووي:"قال الحفاظ أصح أحاديث الباب حديث ابن عباس"[11].

---

(1) انظر: الأم (8/7)، معرفة السنن والآثار(284/14)، السنن الكبرى للبيهقي (281/10).

(2) الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ للداني (568/4).

(3) السنن الكبرى (435/5).

(4) البدر المنير لابن الملقن (664/9)، التلخيص الحبير للحافظ (377/4).

(5) انظر: مسند إسحاق بن راهويه (رقم860).

(6) الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه للبيهقي (471/7).

(7) السنن الكبرى (281/10)، معرفة السنن والآثار (285/14)، الخلافيات (469/7).

(8) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (138/2). وانظر منه: (2/ 153)، الاستذكار (110/7).

(9) ذخيرة الحفاظ (792/2).

(10) البدر المنير لابن الملقن (664/9).

(11) شرح مسلم (4/12).

ISSN: 2462-2508

- وقال ابن قيم الجوزية ت748:"حديث أبي هريرة، وحديث ابن عباس هما أجود ما في الباب"[1].
- وقال أيضًا:"الحديث مروي من وجوه عن ابن عباس فهو ثابت لا مطمع في رده بحمد الله"[2].

الرابع: يظهر أن مراد الإمام ابن معين ما جاء من طريق الضعفاء والمتروكين من الأوجه المخالفة؛ لسلامة طريق قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس. قال الإمام مسلم:" الخبر عندنا صحيح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم"[3]، وقال الحاكم:"أراد الحديث الخطأ الذي روي عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس، أو الحديث الذي تفرد به إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، فأما حديث سيف بن سليمان، فليس في إسناده من يجرح، ولم نعلم له أيضًا علة نعلل به الحديث، والإمام أبو زكريا – رحمه الله – أعرف بهذا الشأن من أن يظن به أن يوهن حديثًا يرويه الثقات الأثبات"[4].

المقصد الثالث: مسالك تصحيح الحديث:

حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما في القضاء باليمين والشاهد؛ ثابت صحيح لا شك في ذلك، ويمكن أن نثبت صحة الحديث بعدة مسالك:

المسلك الأول: أن الحديث متواتر[5]، وقد عَدَّه أبو عبيد:"من السنن الظاهرة التي هي أكثر من الرواية والحديث"[6]، وقال ابن قيم الجوزية:"قال أبو بكر الخطيب في مصنف أفرده لهذه المسألة: روى عن النبي صلى الله عليه وسلم:"أنَّه قضى بشاهدٍ ويمين": ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وعمارة بن حزم، وسعد بن عبادة، وعلي بن أبي طالب، وأبو هريرة، وسُرَّق، وزيد بن ثابت، وعمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمر بن الخطاب, وعبد الله بن عمرو، وأبو سعيد الخدري، وزيد بن ثعلبة, وعامر بن ربيعة، وسهل بن سعد الساعدي، وعمرو بن حزم، والمغيرة بن شعبة، وبلال بن الحارث، وتميم الدَّاري، ومسلمة بن قيس، وأنس بن مالك – رضي اللهُ عنهم –، ثمَّ ذكر أحاديثهم بإسناده"[7]، وقال ابن عبد البر:"وفي اليمين مع الشاهد آثار متواترة حسان ثابتة متصلة" [8]، وقال ابن دحية الكلبي:"لا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث في ثبوته، وقد تواترت الآثار به عن

(1) انظر: تهذيب سنن أبي داود (1763/4). وانظر: الطرق الحكمية (247/1).

(2) تهذيب سنن أبي داود (1766/4).

(3) انظر: الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ للداني (568/4).

(4) الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه للبيهقي (470/7-471).

(5) خلافًا لمن أنكره؛ قال ابن الملقن في البدر المنير (670/9):"جملة الصحابة الذين رووه اثنان وعشرون".

(6) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (175/1).

(7) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (349/1-353).

(8) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (138/2). وانظر: الاستذكار (111/7).

ISSN: 2462-2508

رسول الله صلى الله عليه وسلم"[1].

المسلك الثاني: أن الحديث أخرجه مسلم في الصحيح، قال المقدسي:"هذا أصح طريق بهذا الحديث، ومسلم اعتمد عليه، وأخرجه في كتابه من حديث زيد بن حباب"[2]، وقال البغوي:"هذا حديث صحيح، أخرجه مسلم"[3]، وقال الحافظ ابن حجر:"حديث القضاء بالشاهد واليمين جاء من طرق كثيرة مشهورة بل ثبت من طرق صحيحة متعددة فمنها ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس"[4].

المسلك الثالث: وجود المتابعات المقوية لإسناد الحديث مع قوته، قال ابن عدي:"لا أعلم روى هذا الحديث عن قيس بن سعد غير هذين الرجلين عبد الله بن الحارث وزيد بن الحباب، وقد روى هذا الحديث عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس محمد بن مسلم الطائفي روى عنه عبدالرزاق وداود العطار رواه عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس"[5].

المسلك الرابع: لو سلمنا بعدم تواتر الحديث! فالحديث مشهور بشواهده، قال الحافظ ابن حجر:"حديث القضاء بالشاهد واليمين جاء من طرق كثيرة مشهورة بل ثبت من طرق صحيحة متعددة فمنها ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد"[6].

وقال المعلمي:"حديث القضاء بالشاهد اليمين جاء من رواية جماعة من الصحابة بأسانيد جيدة قد صححوا نظائرها. وجاء من رواية آخرين بأسانيد تصلح للاستشهاد، وجاء من مرسل عدة من التابعين"[7].

المسلك الخامس: أن القضاء باليمين والشاهد له حكم الرفع؛ لجريان عمل الصحابة رضي الله عنهم به: قال ابن عبدالبر:"روي عن جماعة من الصحابة أنهم قضوا باليمين مع الشاهد و لم يرو عن أحد منهم أنه كره ذلك"[8].

وقال ابن عبد البر أيضًا:"لو ذكرنا الأسانيد عمن قضى بذلك من الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين لطال ذلك ... فكيف ينكرون الزيادة عليه بالأخبار الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء وجمهور العلماء وصحيح الأثر والنظر"[9].

الخاتمـــــــــــة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

أما بعد ففي ختام البحث أسجل أبرز النتائج والتوصيات:

فمن أبرز النتائج:

---

(1) البدر المنير لابن الملقن (664/9).

(2) ذخيرة الحفاظ (792/2).

(3) شرح السنة (102/10).

(4) فتح الباري (282/5).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (511/4). وانظر : ذخيرة الحفاظ للمقدسي (792/2).

(6) فتح الباري (282/5).

(7) انظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (930-918/2).

(8) الاستذكار (111/7).

(9) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (153/2).

ISSN: 2462-2508

- روى الحديث جماعة من الصحابة، وقد بلغ مبلغ التواتر، ونص على ذلك جماعة من المحدثين.
- جاء الحديث من طرق صحيحة وحسنة، وأجودها حديث ابن عباس، وأبي هريرة رضي الله عنهم.
- حديث ابن عباس صحيح لا مطعن فيه، وقد أخرجه مسلم.
- حديث ابن عباس له طريقان ثابتان:

الأول: قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ومن هذا الوجه رواه مسلم.

الثاني: محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما.

- اختلف على عمرو بن دينار اختلافًا لا يؤثر؛ لأنه من رواية الضعفاء.
- اختلف على محمد بن مسلم اختلافًا لا يؤثر؛ لأنه من رواية الضعفاء.
- لحديث ابن عباس متابعات أخر لا يعتمد عليها؛ لشدة ضعفها أو ظهور كونها وهمًا.
- علل حديث ابن عباس بعلل واهية لا تؤثر في صحته.
- ليس كل اختلاف مؤثرًا في ثبوت الحديث.
- ليست كل علة تؤثر في ثبوت الخبر.
- رواية الراوي الضعيف لا تؤثر في رواية الراوي المقبول.
- المتابعات والشواهد تؤثر في تقوية الخبر المنقول ما لم تكن وهمًا.
- قد يؤثر مذهب الفقيه في تضعيف الحديث الصحيح، أو تصحيح الحديث الضعيف! والعبرة بالرواية والإسناد.

ومن أبرز التوصيات:

- جمع الأحاديث التي ضعفت بعلل لا تؤثر في ثبوته، وتحرير القول فيها .
- جمع الأحاديث التي ضعفها الفقهاء لأجل المذهب مع دراستها وبيان درجتها صحة أو ضعفًا.
- العمل على تحقيق الكتب الحديثية، وإخراجها في عالم المطبوعات؛ للوقوف على طرق الحديث ورواياته.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين .

ISSN: 2462-2508

كشاف المصادر والمراجع

1- أبو بكر الجصاص ت370هـ **أحكام القرآن،** تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

2- للشافعي (1416ه). **اختلاف الحديث** تحقيق: أحمد حسون .ط1 دار قتيبة ــ بيروت.

3- الألباني محمد ناصر الدين (1399هـ)، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل:** ط1. المكتب الإسلامي .

4- ابن عبد البر(1414هـ).**الاستذكار:** تحقيق: عبد المعطي قلعجي . ط1 دار قتيبة ــ دمشق ، ودار الوعي ــ حلب .

5- **مغلطاي** ت762هـ (1422ه) **إكمال تهذيب الكمال،** تحقيق:عادل بن محمد، ط1، دار الفاروق الحديثة –القاهرة.

6- الشافعي (1416هـ) **الأم.** تحقيق: أحمد حسون .ط1 دار قتيبة ــ بيروت.

7- السمعاني أبو سعد عبد الكريم (1408هـ) **الأنساب** تعليق: عبد الله البارودي . ط1 ــ دار الفكر.

8- ابن الملقن(1425هـ) **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير،** تحقيق:مصطفى عبدالحي وغيره، ط1.

9- ابن القطان ت628هـ (1418هـ) **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام،** تحقيق: الحسين آيت، ط1، دار طيبة–السعودية.

10- يحيى بن معين **التاريخ** (1399هـ)، رواية الدوري. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. ط1. جامعة الملك عبد العزيز- مكة.

11- الذهبي محمد ت748هـ (1407هـ). **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام:** تحقيق: التدمري. ط1. دار الكتاب العربي - بيروت .

12- البخاري محمد (1994م-1987م) **التاريخ الكبير** . ط1. تصوير دار الكتب العلمية -بيروت .

13- الخطيب البغدادي **أحمد بن علي** (1391هـ)، **تاريخ بغداد** ، ط1 مكتبة الخانجي - القاهرة.

14- **ابن عساكر الدمشقي تاريخ دمشق،** تحقيق عمر بن غرامة العمروي ، دار الفكر ، بيروت ، ط1 (1415هـ).

15- **يحيى بن معين** (1399هـ) **التاريخ** رواية عباس الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف ، جامعة الملك عبد العزيز – مكة المكرمة ، ط1.

16- ابن حجر أحمد العسقلاني ت852هـ (1416هـ).**تقريب التهذيب:** تحقيق: صغير الباكستاني. ط1 دار العاصمة–الرياض.

17- ابن حجر أحمد العسقلاني ت852هـ (1384هـ).**التلخيص الحبير في تخريج**

ISSN: 2462-2508

أحاديث الرافعي الكبير تحقيق: عبدالله اليماني. ط دار المعرفة – بيروت .

18- ابن عبد البر النمري ت463هـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ط1، تحقيق: هيئة من العلماء بوزارة الأوقاف – المملكة المغربية.

19- النووي يحي بن شرف **تهذيب الأسماء واللغات**، دار الكتب العلمية، بيروت.

20- ابن حجر أحمد العسقلاني ت852هـ (1404هـ).**تهذيب التهذيب** ، لأبي الفضل أحمد بن ابن حجر العسقلاني ت852هـ ، ط1 دار الفكر ـــ بيروت.

21- المزي يوسف (1413هـ) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. ط2، تحقيق: بشار عواد. مؤسسة الرسالة-بيروت.

22- ابن قيم الجوزية. (1400هـ) **تهذيب سنن أبي داود**تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فقي. ط1 دار المعرفة-بيروت.

23- العلائي(1407هـ) **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**: تحقيق: حمدي السلفي . ط2 عالم الكتب -بيروت .

24- محمد بن إسماعيل البخاري(1407هـ)، **الجامع الصحيح المختصر**: ، تحقيق:مصطفى البغا، ط3 دار ابن كثير –بيروت.

25- الخطيب البغدادي ت463هـ(1403هـ)، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** تحقيق: الطحان،ط1 مكتبة المعارف-الرياض.

26- ابن أبي حاتم الرازي ت327هـ (1371هـ). **الجرح والتعديل**: ط 1. دار إحياء التراث العربي-بيروت.

27- المقدسي محمد بن طاهر ت507هـ، (1416هـ)، **ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ**، تحقيق: الفريوائي، ط1 دار السلف– الرياض.

28- أبو نعيم الأصبهاني ت430هـ (1405هـ).**تاريخ أصبهان** ، الدار العلمية ـــ الهند

29- الدارقطني علي بن عمر ت386هـ **السنن** ، حديث أكادمي – باكستان .

30- ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني **سنن** ابن ماجه . تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي وتصوير دار الفكر .

31- أبو داود السجستياني (1393هـ)، **سنن أبي داود** تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد ، ط1 دار الحديث – بيروت.

32- الترمذي محمد بن عيسى بن سورة **سنن الترمذي** تحقيق أحمد شاكر ، دار إحياء التراث العربي- بيروت .

ISSN: 2462-2508

33- البيهقي أحمد بن الحسين (1410هـ)، **السنن الصغرى:** تحقيق: محمد الأعظمي، ط1 مكتبة الدار – المدينة النبوية.

34- البيهقي أحمد بن الحسين ت458هـ، (1344هـ)، **السنن الكبرى:** ط1 مجلس دائرة المعارف النظامية – الهند .

35- النسائي أحمد بن شعيب (1411هـ). **السنن الكبرى** ، تحقيق: البنداري، وكسروي . ط1 دار الكتب العلمية –بيروت .

36- الذهبي محمد ت748هـ، (1414هـ). **سير أعلام النبلاء،** تحقيق: شعيب الأرناؤوط وغيره، الرسالة– بيروت، ط10

37- البغوي (1403هـ). **شرح السنة:** تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش . ط2 المكتب الإسلامي –بيروت .

38- الطحاوي أحمد بن محمد. (1399هـ) **شرح معاني الآثار:** تحقيق: محمد زهري. ط1 دار الكتب العلمية –بيروت.

39- مسلم بن الحجاج النيسابوري ت 261هـ (1412هـ) **صحيح مسلم** ط1 مؤسسة قرطبة .

40- الترمذي محمد بن عيسى (1406هـ) **العلل الكبير** بترتيب أبي طالب القاضي . تحقيق ودراسة: حمزة ديب مصطفى . ط1 مكتبة الأقصى ـــ عمان .

41- أحمد بن حنبل (1408هـ) **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبدالله. تحقيق: وصي الله عباس. ط1 المكتب الإسلامي–بيروت.

42- ابن حجر العسقلاني ت852هـ، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري،** تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة ـــ بيروت .

43- ابن عدي الجرجاني ت 365هـ، (1409هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال،** لابن عدي الجرجاني تحقيق: يحيى غزاوي، ط3 دار الفكر – بيروت .

44- ابن حجر العسقلاني ت852هـ (1423ه) **لسان الميزان** لابن حجر العسقلاني تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب ، ط الأولى.

45- ابن حبان البستي(1420ه)،**المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين** ط1 تحقيق:حمدي السلفي الصميعي–الرياض .

46- الحاكم أبو عبدالله النيسابوري ت405هـ،(1421هـ)، **المدخل إلى الصحيح** تحقيق: ربيع المدخلي، ط1 مكتبة الفرقان–عجمان.

47- أحمد بن حنبل (1408هـ) **مسائل الإمام أحمد:** رواية ابنه صالح. تحقيق: الدكتور فضل الرحمن دين. ط 1 الدار العلمية ـــ الهند.

ISSN: 2462-2508

48- الحاكم أبو عبدالله النيسابوري ت405هـ،(1334هـ)، **المستدرك على الصحيحين** ط1، دار المعرفة – بيروت

49- الشافعي محمد بن إدريس ت204هـ،(1416هـ)، **المسند للشافعي**، تحقيق: مجدي عرفات، ط1 مكتبة ابن تيمية – القاهرة.

50- إسحاق بن راهوية المروزي ت 238هـ ، (1412هـ)، **مسند إسحاق بن راهوية** تحقيق: عبد الغفور البلوشي ، ط1 دار الإيمان – المدينة النبوية.

51- أبو عوانة الإسفراييني ت 316هـ، (1419هـ) **المسند المستخرج على صحيح مسلم**، تحقيق:أيمن، ط1دار المعرفة بيروت.

52- **المسند** للإمام أحمد طبعة المكتب الأسلامي .

53- أبو بكر ابن أبي شيبة الكوفي ت 235هـ ،(1416هـ)، **المصنف** تحقيق: محمد شاهين، ط1 دار الكتب العلمية – بيروت .

54- الخطابي أبو سليمان حمد ت388هـ،(1400هـ) **معالم السنن**، تحقيق: أحمد شاكر، ومحمد فقي. ط1دار المعرفة-بيروت.

55- ابن الأعرابي أبو سعيد(1418هـ). **المعجم**: تحقيق: عبد المحسن الحسيني . ط1 ـــ دار ابن الجوزي ـــ السعودية.

56- العجلي (1405هـ)**معرفة الثقات** تحقيق: عبد العليم البستوي . ط1 مكتبة الدار ـــ بالمدينة النبوية .

57- الحاكم أبو عبدالله النيسابوري (1397هـ). **معرفة علوم الحديث**: تحقيق: السيد معظم. ط2 المكتبة العلمية ، بالمدنية.

58- الفسوي أبو يوسف يعقوب. (1410هـ). **المعرفة والتاريخ**: تحقيق: د. أكرم ضياء العمري . ط1 مكتبة الدار – المدينة.

59- بازمول أحمد بن عمر(1422هـ)**المقترب في بيان المضطرب** ، ، ط1 دار ابن حزم – بيروت .

60- **النووي**(1412هـ) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ط1، طبعة مؤسسة قرطبة ،.

61- الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر. (1406هـ) **المؤتلف والمختلف**: تحقيق: موفق بن عبدالقادر. ط1 دار الغرب الإسلامي- بيروت .

62- الذهبي محمد بن أحمد (1412هـ). **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**:. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط1 دار المعرفة – بيروت.

63- الزيلعي جمال الدين عبدالله بن يوسف (1983م) **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**: ط1 دار المأمون – القاهرة.

ISSN: 2462-2508

64- ابن فارس أبو الحسين أحمد **مقاييس اللغة:** تحقيق: عبد السلام محمد هارون . تصوير دار الكتب العلمية ـــ بيروت

65- أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي. (1404هـ) **المسند:** تحقيق: حسين الأسد . ط1دار المأمون للتراث ـــ دمشق .

66- الداني أبو العباس ت532هـ، (1424هـ)، **الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ،** تحقيق:رضا بو شامة، ط1مكتبة المعارف– الرياض.

67- الإتيوبي محمد (1436ه) **البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج** ط1دار ابن الجوزي – السعودية

68- ابن يونس عبد الرحمن ت347هـ ،(1421هـ) **تاريخ ابن يونس المصري** ط1دار الكتب العلمية، بيروت

69- المعلمي عبدالرحمن ت1386هـ، (1406هـ) **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل** ط2المكتب الإسلامي

70- البيهقي ت458هـ (1436هـ) **الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه** ط:1 الروضة للنشر والتوزيع –القاهرة.

71- **الجرجاني** ت377هـ (1417هـ) **جزء ابن غطريف** تحقيق: عامر صبري ط: 1دار البشائر الإسلامية – بيروت

72- ابن التركماني ت750هـ **الجوهر النقي على سنن البيهقي** دار الفكر

73- الجصاص ت370هـ (1431هـ) **شرح مختصر الطحاوي** المحقق:عصمت الله وغيره، ط1 دار البشائر الإسلامية–بيروت.

74- العقيلي ت322هـ،(1404هـ) **الضعفاء الكبير** المحقق: قلعجي ط1دار المكتبة العلمية – بيروت

75- ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ت751هـ **الطرق الحكمية** مكتبة دار البيان

76- العيني ت855هـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** دار إحياء التراث العربي – بيروت

77- أبو بكر الزبيري ت332هـ (2004م)، **فوائد الزبيري** ط1 برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية

78- عبدالغني المقدسي ت600هـ،(2004)**المصباح في عيون الصحاح** ط1 برنامج جوامع الكلم– الشبكة الإسلامية

79- البيهقي ت458هـ،(1412هـ) **معرفة السنن والآثار** تحقيق: قلعجي، ط1دار الوفاء – القاهرة.

80- ابن الجارود ت307هـ (1408هـ) **المنتقى من السنن المسندة** ط1تحقيق: البارودي مؤسسة الكتاب الثقافية–بيروت.

ISSN: 2462-2508

81- الآبري ت363هـ (**1430هـ**) **مناقب الإمام الشافعي** ، ط1، تحقيق: جمال عزون الدار الأثرية

82- المقدسي(1433هـ) **المقرر على أبواب المحرر** ط1، تحقيق: حسين الجمل، ، دار الرسالة العالمية، -سوريا.

83- العيني ت855هـ (1429هـ) **نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار** ط1، تحقيق:ياسر بن إبراهيم ، وزارة الأوقاف - قطر

84- الوائليّ(1426هـ)، **نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب** ط1دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية.